مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التحديات المائية
الغذائية المعاصرة والمستقبلية للوطن العربى
ومدى إمكانية تفعيل طاقاته الكامنة في مواجهتها

د. إسماعيل شعبان

رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط

كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سورية

القاهرة: ١٧–٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢–٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

أولا: الأزمة المائية الغذائية في الوطن العربي نتيجة حتمية للانفجار السكاني العربي المتجلي بتنامي عدد سكان الوطن العربي بشكل انفجاري وتضاعفهم كل حوالي (٢٠ - ٢٥) سنة. ومن خلال استعراض المعطيات المتوفرة في الملحق الإحصائي السكاني "البيئة والسكان" لعام ١٩٩٢م[١] نلاحظ التالي:

١ - قصر فترة تضاعف عدد السكان بالسنوات[*] والتي أصبحت:

أ - حرجة في ١٤ دولة في العالم الثالث منها " ٦ " دول عربية هي (سورية ١٨ سنة ثم العراق والأردن وعمان والسعودية واليمن).

ب - خطيرة في ٦٦ دولة في العالم الثالث منها "١٠" دول عربية هي (الكويت، لبنان، الإمارات، الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال، تونس، مصر (٢٨ سنة)، المغرب (٢٩ سنة).

هذا مع العلم أن سكان الدول العربية المذكورة بلغوا ٢٣٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وأصبحوا ٢٧٠ مليون نسمة عام ١٩٩٨م[٢] وسيصبحون ٣٦١,٨ مليون عام ٢٠١٠ و٤٩٠,٨ مليون عام ٢٠٢٥، وإذا أضفنا إليهم سكان الدول العربية الأخرى، فلا شك أن عدد السكان العرب سيتجاوز نصف المليار نسمة بعد ٣٠ سنة من الآن.

٢ - ارتفاع معدل الخصوبة الكلي الذي هو:

أ - حرج في ٦١ دولة منها ١٠ دول عربية هي (سورية ٧,١ - ثم العراق - الأردن - عمان - السعودية - الإمارات - اليمن - ليبيا - السودان - الصومال).

ب - خطير في ١٧ دولة منها ٦ دول عربية هي (الكويت لبنان - الجزائر - مصر المغرب - تونس).

٣ - هذا وان مقارنة بسيطة بين النسبة الديمغرافية:

أ - شبه الساكنة في المجتمعات المتطورة شبه المستقرة ديمغرافيا، مثل (سويسرا - السويد - النروج - النمسا - المجر - رومانيا - البرتغال)، والمتناقصة أحيانا مثل (بلجيكا -

---

١) الملحق الإحصائي " البيئة والسكان " المكمل للتقارير السكانية الدولية الصادرة عن مجموعة منظمات دولية وجامعات أمريكية، المترجمة للغة العربية في وحدة خدمات الاتصال بمركز خدمات التنمية، القاهرة، مايو ١٩٩٢.

*) هذا مع العلم أن الدول العربية الست التالية (موريتانيا - جمهورية الصحراء الغربية - جيبوتي - فلسطين - قطر - البحرين) لم تدخل في الاحتسابات الإحصائية المعنية لعدم توفر المعطيات اللازمة عنها.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ صفحة (د).

الدانمرك - فنلندا - ألمانيا(*)- ايرلندا - بلغاريا - اليونان - إيطاليا - إسبانيا)، وبالتالي احتياج بعضها إلى عدة مئات من السنين لكي تتضاعف (كما في إيطاليا ١٣٨٦ سنه، اليونان ٩٩٠ سنه، الدانمرك ٧٥٣، النمسا ٤٩٥، إسبانيا ٤٣٣، بلجيكا ٣٤٧ سنه، (مما حقق الرخاء والرفاهية لشعوبها، فكان متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومي بالدولار الأمريكي كالتالي: (الإيطالي ١٦٨٥٠، اليوناني ٦٠٠٠، الدنماركي ٢٢٠٩٠، البرتغالي ٤٨٩٠، النمساوي ١٩٢٤٠، الإسباني ١٠٩٢٠، والبلجيكي ١٥٤٤٠[١]).

ب - وذلك بعكس ما هو عليه الوضع في البلدان النامية التي تتضاعف مرة كل حوالي ٢٠ - ٢٥ سنة تقريبا، وبالتالي مدى الإرباك الاجتماعي / الاقتصادي لديها، وكبح جماح التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغياب الحلم بالرفاهية فيها، لتتصرف الاهتمامات إلى تحقيق الضروريات الحياتية الملحة، مما أدى إلى حالات مخيفة من التخلف والمرض لدى ١,٤ مليار فقير شبه معدم في البلدان النامية[٢] مما دعا البعض إلى رفع شعار المالتوسية الجديدة.

٤ - ولكن بنفس الوقت لا يزال هنالك من يقول إن الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية كافية لأكثر من ٥٠ مليار إنسان، (لو) تم استغلالها بشكل أمثل، وتم توزيعها بشكل عادل، وحولت مخصصات التسلح العالمي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخ..[٣] ولكن السؤال الكبير الذي لا يمكن الإجابة عليه هو من يحقق (لو) هذه؟

٥ كل ما تقدم وغيره دعا إلى تزايد اهتمامات الأمم المتحدة بالمشكلة الديمغرافية العالمية المتفجرة، وخطرها على الحياة الإنسانية والبيئية على الكرة الأرضية فقد كتب الأمين العام للأمم المتحدة السابق د. بطرس غالي: يواجه العالم العديد من التحديات، فمواجهة الفقر والحد منه والقضاء عليه، ومواجهة البطالة، والعمل على زيادة فرص العمل، ومواجهة التفكك الاجتماعي، وترسيخ القيم والمفاهيم الاجتماعية.. الخ كل ذلك يتطلب الكثير من العمل الجاد على العديد من الجبهات، ومن جانب العديد من العناصر الفاعلة، سواء كانت الحكومة على المستوى الوطني، أو المجتمع الدولي، أو منظومة الأمم المتحدة ولذلك كان:

---

*) التي يتناقص عدد مواليدها منذ الوحدة الألمانية فانخفض من ٩٠٠ ألف عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٠ عام ١٩٩١ و ٨٠٩ عام ١٩٩٢ و٨٠٠ عام ١٩٩٣ و٧٦٠ ألف عام ١٩٩٤ (حسب مجلة روز اليوسف عدد ٢٢ / ٥ / ١٩٩٥ س٢٢.

١) الملحق الإحصائي، مرجع سابق.

٢) من معطيات: ماتيربال.. مؤتمر منع الجريمة التاسع، القاهرة ٢٩ / ٤ - ٨ / ٥ / ١٩٩٥جريدة العربي الأسبوعي ٨ / ٥ / ١٩٩٥

٣) الباحث: خطر الانفجار الديمغرافي على التنمية في البلدان النامية، جريدة الشعب الجزائرية ١٩٨٠/٩/٢٩م.

أ - مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل ١٩٩٢ لوقف اجتثاث الغابات الاستوائية المطيرة في الأمازون وكمبوديا.. الخ، من قبل السكان الجائعين ليشتروا بثمن خشبها غذاء، وكأنهم بذلك يقطعون الغصون التي تقف عليها الإنسانية كلها.

ب - مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ٥ - ١٩٩٤/٩/١٣.

ج - مؤتمر الفقر والتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن بالدانمرك ٦ - ١٩٩٥/٣/١٢ والذي حضره ممثلو ١٨٤ دولة و٣٠٠٠ منظمة غير حكومية لدق أجراس الأخطار الاجتماعية الناتجة عن الانفجار الديمغرافي والفقر، والبؤس، والفوارق الطبقية، أمام العالم.

د - مؤتمر منع الجريمة في القاهرة ٤/٢٩ - ١٩٩٥/٥/٨ لكبح جماح حالات الإرهاب التي أخذت تتفاقم بسبب الفوارق الطبقية والاجتماعية العالمية.

هـ - مؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥ لمناقشة الظلم الاجتماعي والاقتصادي الواقع على النساء في العالم.. الخ.

٦ - كذلك تنبيه الحكومات الرسمية، وعلماء الصحة والاجتماع والاقتصاد.. الخ إلى خطورة الوضع المستقبلي على المجتمعات المتفجرة سكانيا، وضرورة تنظيم الأسرة، وتوضيح كل أساليب الحد من التفجر السكاني، من موانع الحمل المتعددة، إلى التعقيم، والخصي والإجهاض....الخ الخ. إلى القوننة الصينية، إلى وقوف فرقة كاملة من الأطفال الصغار بزي رسمي أنيق، وموحد، وبريء، في أحد شوارع مدينة شنغهاى الصينية الكبيرة، يرددون شعارات غنائية جميلة.. تناشد المارة، وسكان المدينة، بعدم إنجاب أكثر من طفل واحد، والعمل بجدية لما فيه خير وصلاح البلاد، والمحافظة على النظافة والنظام في مدينتهم الجميلة[1].

٧ - كل ما تقدم، دل ويدل على خطورة الانفجار الديمغرافي على مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث، بشكل عام، والبلدان العربية ضمنا، مما دعا في حينه السيد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى القول (إن الاستثمار في بلد يتفجر سكانيا كمن يصب في بئر ليس له قعر).. إلى قول ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز: (كيف يمكن لمجتمع يزيد نموه الديمغرافي عن نموه الاقتصادي أن يحلم بالرفاهية)..الخ.

٨ - ويزداد الطين بلة إذا كان التزايد الديموغرافي كميا وغير مؤهل: لقد كتبت مجلة "الاقتصاد الكويتي" في افتتاحيتها ما يلي: "يشكل عدد السكان العرب ٤,٣٪ من سكان العالم بينما ينخفض نصيبهم من الناتج العالمي الإجمالي إلى أقل من نصف هذه النسبة حيث يقل

---

١) مجلة زهرة الخليج، أبو ظبي، العدد ٨٤١، ٦ / ٥ / ١٩٩٥، ص ٢.

متوسط دخل الفرد العربي بالأسعار الثابتة عن خمس نصيبه في الدول الصناعية، ومع هذا فإن معدل تزايد السكان العرب يصل إلى ٢,٥٪ سنويا مقابل ١,٨٪ في الدول النامية و٤/بالألف فقط في الدول الصناعية، وسيصل عدد السكان العرب في نهاية هذا القرن إلى ٢٩٠ مليون نسمة بينهم ٦٦ مليون أمي (بين البالغين)، كما ستبلغ قوة العمل فيهم ٩٠ مليون شخص من أصلهم ٣٥ مليون أمي.

أما في الجوانب الغذائية والصحية والبيئية فيعيش العرب تحت حد الفقر حيث تصل تكاليف الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك إلى أكثر من ١٢ مليار$ سنويا.

كذلك تبلغ نسبة الأطباء إلى عدد السكان في الوطن العربي سدس مثيلتها في الدول الصناعية.

في حين يبلغ معدل وفيات الأمهات العربيات ١٢ ضعف المعدل المتماثل في الدول الصناعية.

كما يتجاوز معدل وفيات الأطفال العرب أربعة أمثال عما هو عليه في الدول المتقدمة.

وتشكل ظاهرة الهجرة الكثيفة إلى المدن غير المؤهلة وظواهر انجراف التربة والتصحر أخطر عوامل تدهور البيئة.

وأن الاقتصاد العربي بوضعه الحالي غير قادر على تحقيق الأمن البشري بجوانبه الرئيسية الستة (الاقتصاد - الغذاء - الصحة - التعليم - البيئة - الجانب السياسي هذا بالإضافة إلى الجوانب المائية والتوظيفية والسكنية و المواصلاتية.. الخ[1]).

٩ - وان المتأمل لمجموعة المعطيات المذكورة سابقا، وغيرها، والتي سيتم ذكرها فيما بعد، والناتجة بالدرجة الأولى عن التزايد الديمغرافي غير المنضبط في البلدان النامية بشكل عام، وفي البلدان العربية بشكل خاص، يدرك مدى زيادة ثقل الأعباء الديمغرافية والمائية والغذائية والصحية، والتعليمية، والتوظيفية، والسكنية، والتأمينية الحياتية.. الخ، حتى صعوبة تأمين المساحة الجديدة الكافية للدفن عند الوفاة.. الخ وذلك بسبب:

أ - مخصصات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقل كثيرا عما ينبغي.

ب - سرعة تناقص الموارد الطبيعية.

جـ - زيادة التلوث البيئي، المائي، والهوائي، والترابي، والضجيجي.. الخ، وخطورة موت الإنسانية ملوثة بسموم فضلاتها.. الخ.

١٠ - وعبر الإذاعة المصرية بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥ شبهت إحدى الباحثات الديمغرافيات، الانفجار السكاني بالوحش الكاسر الذي يلتهم كل مخصصات التنمية الاجتماعية، حيث لم

---

١) مجلة " الاقتصادي الكويتي " عدد رقم ٣٤٣، نيسان / إبريل ١٩٩٧، ص ٥.

يعد يكتفي الإنسان المعاصر بالعيش فيزيولوجيا فقط، كما في القبائل الإفريقية البدائية، وإنما لا بد من تنميته اجتماعيا حتى لا يسلك سلوك قبائل " الهوتو " أو " التوتسى " في راوندا..الخ (حيث أدى الاقتتال فيما بينها بكل الوسائل الحديثة والبدائية إلى قتل حوالي مليون فرد في سنة ١٩٩٤ / ١٩٩٥.

١١ - إلا أنه يمكن للعرب التصدي للمشكلة الانفجارية الديمغرافية العربية، وحتى أواسط الألفية الميلادية الثالثة، لو أمكن فتح المجال الحيوي العربي الكبير أمام الزيادة السكانية العربية القطرية بالسماح لكل المواطنين العرب، بالانتقال بدون تأشيرة دخول، أو خروج، أو جمركة، وكما بين محافظات القطر العربي الواحد، وبالتالي الحق في الإقامة والتملك والإيصاء والإرث عبر الانفتاح الاقتصادي العربي البيني التكاملي (كما هو الأمر في دول الاتحاد الأوربي بالنسبة لأبناء الدول الأعضاء فيه) على مستوى كامل تراب الوطن العربي الذي يشغل ١٠,٢٪ من مساحة العالم، في حين لا تتجاوز نسبة السكان العرب ٥٪ من سكان العالم، هذا مع غنى السواحل العربية الدافئة بطول ٢٣ ألف كم بالإضافة إلى جرف قاري تقدر مساحته بحوالي ٦٠٨ ألف كم٢ غني بالثروات السمكية[١] والبحرية الهائلة، وصحاريه بالبترول والغاز والمعادن وواحات النخيل.. الخ.

١٢- هذا ولو أمكن استغلال كل عوامل الإنتاج الرئيسية العربية (الأرض والعمل ورأس المال LAND, LABOUR&CAPITAL) المتاحة بشكل وافر على مستوى كامل الوطن العربي:

أ - حيث الأراضي العربية الخصبة في السودان والعراق وبجانب شواطئ الأنهار والبحار والبحيرات والمحيطات الغنية بالأسماك أيضا.

ب - والأيدي العربية الماهرة العلمية والفنية في مصر وسورية ولبنان وتونس والمغرب.. الخ.

جـ - والأموال العربية البترولية المقيمة والمكتنزة والمهاجرة والمهجرة.. الخ.

د - إذن لكان بالإمكان امتصاص أية زيادة ديمغرافية عربية ولأمد طويل، وبنفس الوقت لأمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية، في المجتمع الاقتصادي العربي الموحد، أو الاتحاد العربي وذلك على غرار ما في دول الاتحاد الأوربي، (ذات الشعوب المختلفة الأصول واللغات والقوميات والإمكانيات، وذات المساحة والموارد الأقل).

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩ ص ٣٥.

ثانيا: تحدي الأمن المائي العربي وتناقص حصة الفرد العربي من المياه العذبة سنة بعد أخرى ويوما بعد آخر مضخم لك الأزمات وذلك بسبب:

١ - عدم تزايد، أو ثبات، لا بل: تناقص كمية المياه العذبة المتاحة في الوطن العربي التي لا تتجاوز ١٪ من المياه العذبة في العالم.

٢ - التهديد بحجب المزيد من المياه العربية عند المنبع في الدول (المصدر) للأنهار العربية الرئيسية كما في تركيا لمياه نهري دجلة والفرات أو في اثيوبيا لمياه نهر النيل.

٣ - كذلك سرقة إسرائيل للمياه العربية عند المصب كما في مياه جنوب لبنان المحتلة أو في مياه وينابيع مرتفعات الجولان السورية المحتلة منذ / ١٩٦٧.

وذلك ما يشكل اعتداء مباشرا على حياة العرب، حيث تهديد المجال الحيوي اللازم لوجودهم، لأن تحقيق الأمن المائي يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الغذائي والحياتي، قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي..). ولا سيما أن المياه تشكل المياه ٧٠٪ من جسم الإنسان وان نقصان ٥٪ من ماء الجسم يؤدي بصاحبه إلى الهلوسة، أما نقصان (١٥٪) منه فإلى الموت المحقق، لذلك فإن خطر التجفاف القاتل مرافق لبعض الأمراض كالكوليرا، يقتضي الإمداد بالسوائل اللازمة المعوضة وإلا أودى بالمريض إلى الهلاك.

وقد عاش العربي واستوطن منذ أن وجد، بجانب منابع ومجاري وتجمعات المياه العذبة، وعند الجفاف كان يرتحل وراء السراب طلبا لها..

هذا وتعتبر المياه ضرورية جدا للزراعة (وخاصة المكثفة المعاصرة منها)، حيث أن إنتاج كل (طن واحد) من المنتجات الزراعية والحيوانية التالية يحتاج إلى كمية المياه اللازمة بالأمتار المكعبة المذكورة بجانبه، فمثلا (١ طن من القمح يحتاج إلى ١٨٠٠ م^3 من المياه) (الأرز ٥٠٠٠)، (القطن ٧٥٠٠) (اللحم الأحمر ٢٠٠٠).. الخ.

-كما تلزم المياه للصناعة، حيث أن إنتاج كل (طن واحد) من المنتجات الصناعية التالية يحتاج إلى الأمتار المكعبة من المياه المذكورة بجانبه:

(النحاس ٥٠٠)، (النيكل ٨٠٠)، (الحديد ٢٠٠)، (الألمنيوم ١٥٠٠)، (الكاوتشوك ٢٤٠٠)، (الورق ٤٥٠ - ١٠٠٠ م^3) الخ[1].

٤ - التلوث البيئي المائي المتفاقم سنة بعد أخرى.

أ - وتلوث المياه السطحية وخاصة مياه الأنهار والينابيع العربية القليلة المتاحة، وذلك نتيجة التوسع العمراني والطرقي والخدمي وانتشار المخلفات الإنسانية الملوثة.

---

١) للمزيد من التوسع يمكن العودة إلى مجلة " الوحدة " المغرب، الرباط - العدد ٧٦ ك ١٩٩١/٢ المتخصص بالمياه، ص ٢٩.

ب - انخفاض مستوى المياه الجوفية نتيجة الاستغلال الجائر بالإضافة إلى تلويثها أكثر فأكثر نتيجة التوسع باستعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية، والإشعاعات المنبعثة من الفضلات الكيماوية والذرية المقبورة في أراضي هذه الدول أو تلك.

ج - وكذلك بالأمطار والمخلفات الحامضية في المناطق الصناعية.

٥ - هذا بالإضافة إلى خلخلة الطقس، وانبعاث الأعاصير والفيضانات المدمرة أحيانا، وتشكل حالات الجفاف القاتلة أحيانا أخرى وبشكل غير معهود سابقا في هذا البلد أو ذاك، نتيجة التعامل الإنساني السلبي مع البيئة العالمية كما في:

أ - اجتثاث الغابات الاستوائية المطيرة وتزايد رقعة التصحر.

ب - خلخلة طبقة الأوزون.

ج - الاحتباس الحراري نتيجة تراكم غاز ثاني أوكسيد الكربون في طبقات الجو العليا.

د - انعدام التخطيط العلمي المائي الاستراتيجي القومي أو مسايرة التطور العلمي التقني في تحلية مياه البحار أو معالجة مياه الصرف الصحي الخ.

٦ - يضاف إلى ما تقدم: الهدر الاستهلاكي اللاعقلاني للماء النقي المتاح، بالتبذير والإسراف سواء في:

أ - الاستهلاك المنزلي غير المنضبط وخاصة عبر الصنابير المتهتكة.

ب - طرق الأرواء الزراعي القديم لزراعات شرهة للماء كما القطن وقصب السكر.

ج - غسيل السيارات في الشوارع.

د - تهريب الشبكات المائية الموصلة للماء العذب (نتيجة سوء التركيب وانعدام الصيانة وقدم الشبكة وتجاوزها للعمر الافتراضي.... الخ).

٧ - وبالتالي احتمال أخطار تلوث مياه الشرب، مياه الصرف الصحي نتيجة الاختلاط في باطن الأرض والتسبب في الكثير من الأمراض الناتجة عن ذلك (كالكوليرا - الاسهالات المعوية.. الخ).

٨ - المحاصرة الإمبريالية للعرب، بعدم السماح لهم بامتلاك ناصية التكنولوجيا العلمية النووية، حتى ولو كانت بقصد تحلية مياه البحار لتدارك النقص المائي المتفاقم سنة بعد أخرى، سواء في مجال الشرب، أو النظافة أو الارواء الزراعي.... الخ.

٩ - وإذا كانت الأمم المتحدة قد اعتبرت ٢٢ / آذار مارس / من كل سنة اليوم العالمي للمياه، فمن الأولى للعرب أن يجعلوا كل يوم في السنة هو يوم عربي للمياه، ولاسيما أنه لا حياة ولا زراعة ولا صناعة ولا سياحة ولا خدمات مثلى بدون توفر المياه الكافية.

١٠ - كل ما تقدم استدعى شراء العرب للماء من الخارج.

أ - بالعبوات البلاستيكية أو الزجاجية المختلفة الأحجام من (تركيا - بلغاريا - فرنسا - إنكلترا،.. الخ (لدرجة المبادلة أحيانا لحمولة السفينة من البترول بمقابل حمولتها من ماء ويلز البريطانية كما جرى لإحدى الدول العربية البترولية في الثمانينات).

ب - أو عن طريق استيراد الماء بالبواخر كما تعاقد الأردن مع تركيا على ذلك بشرائه أخيرا لـ ١٨٠ مليون م^3 من المياه التركية.

ج - ابتزاز العرب لمبادلة المياه بالبترول والسلام وطرح مشروع أنابيب السلام لتوصيل المياه التركية لإسرائيل عبر الأراضي العربية بإيعاز أمريكي..

١١ - هذا ويخشى أن تسوء حالة الأمن المائي العربي أكثر فأكثر في المستقبل، في العالم بشكل عام، وبشكل خاص في الوطن العربي [الذي يشغل ١٠٪ من مساحة العالم، و٥٪ من سكانه، ولكنه لا يتمتع إلا بـ ١٪ من المياه العذبة العالمية (مقابل ١٣٪ منها في البرازيل لوحدها)].

١٢ - وحسب الإحصائيات العربية لعام ١٩٩٠ تعاني:

أ - ٢١ دولة في العالم من وضع مائي حرج، منها ١١ دولة عربية منها: (سورية - الأردن - الكويت - السعودية - الإمارات - اليمن - الجزائر - مصر - تونس - الصومال..)

ب - كما تعاني ٣٦ دولة في العالم من وضع مائي خطير، منها خمس دول عربية أخرى هي (العراق - لبنان - عمان - المغرب - السودان.. الخ).

هذا ورغم قلة الموارد المائية في الوطن العربي، [التي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨٠ بـ ١٤٦ مليار م^3 فقط منها (١٣٩ مليار م^3 سنويا من المياه السطحية و١٢ مياه جوفية و٤,٥ مياه صرف و ٠,١٤ مليار م^3 من تحلية مياه البحر.. الخ)].

ونظرا لتعرض المياه العربية للسرقة من قبل إسرائيل عند المصب للينابيع والأنهار اللبنانية والسورية والفلسطينية والأردنية والمصرية.. الخ، وتعرض المياه السورية والعراقية للمصادرة من قبل تركيا عند المنبع لمياه نهري دجلة والفرات الخ، وتعرض المياه المصرية إلى تهديد الاستغلال الإضافي من قبل إثيوبيا بمساعدة إسرائيل الموجهة.. الخ.

ولذلك قد يتردى الوضع المائي العربي أكثر فأكثر في المستقبل ما لم تتخذ الاحتياطات المائية الاسعافية السريعة، اللازمة منذ الآن، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ١٩٩٤ بأن الحاجة العربية إلى الماء العذب على أساس الزيادة السنوية والاستخدامات المختلفة للسكان من ٣٦٨ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠، إلى (٤٠٢ عام ٢٠١٠) وإلى (٤٩٣ عام ٢٠٢٠) وإلى (٦٢٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠)، وبالتالي سيزداد العجز المائي العربي المتوقع نتيجة ذلك من (٣٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠) إلى (٦٦ عام ٢٠١٠) إلى (١٥٥ عام ٢٠٢٠) إلى (٢٨٢ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠)[١].

١٣ - وقد حذر تقرير البنك الدولي في ٥ / ٣ / ١٩٩٦ بأن نصيب الفرد في المنطقة العربية سينخفض بعد ٣٠ سنة إلى النصف مما هو عليه الآن، وأن بعض المدن العربية مثل صنعاء، قد تواجه نفاذ الماء منها نهائيا عام ٢٠٢٥ وضرورة اروائها بالصهاريج آنئذ.. الخ.

كما دعا تقرير البنك المذكور إلى عقد مؤتمر للمياه في المنطقة العربية في مطلع العام ١٩٩٧ للبحث عن الحلول الناجعة منذ الآن خشية اندلاع حروب مائية، يصعب إطفاؤها.

١٤ - هذا وحسب وسائل الإعلام العالمية في ٢٥ / ٣ / ١٩٩٦ ومعطيات المنتدى المائي العالمي في هولندا ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٠ فإن متوسط استهلاك الفرد العالمي بحدود ١٧٠٠ م٣، في حين أن متوسط حصة الفرد العربي من المياه هبطت من ٣٣٠٠م^{٣} عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٠٠٠م^{٣} حاليا، وربما ستصل إلى ١٦١م^{٣} فقط عام ٢٠٢٥ (بسبب تزايد السكان وتناقص كمية المياه المتاحة). [في الوقت الذي أشارت فيه الإحصائيات العالمية لعام ١٩٩٠، بأن متوسط حصة الفرد الكندي من المياه الداخلية المتجددة ١٠٩٠٠٠م^{٣} سنويا، والنرويجي ٩٦٠٠٠، والسويدي ٢١٠٠٠، والأمريكي ١٩٠٠٠، مقابل (الصيني ٢٥٠٠) و(السوري ٦٠٠) و(الليبي ٢٠٠م^{٣}. الخ)]

ثالثا: تحدي الأمن الغذائي العربي نتيجة سلبية حتمية لتردي وضع الأمن المائي العربي:

لاشك أن تحدي الوضع المائي آنف الذكر يتبعه بشكل حتمي تحدي الأمن الغذائي المرتبط به عضويا وطرديا، إذا أن الإنتاج الزراعي الغذائي الأمثل وكذلك تصنيعه في الوقت الحاضر يتوقف على توفر المياه اللازمة لذلك.

هذا وإن الوضع الغذائي العربي يواجه تحديات النقص المائي الذي لا يكفي لارواء الأراضي العربية الصالحة للزراعة، مما يترك قسما كبيرا من المساحة الصالحة للزراعة خارج الدورة الزراعية بسبب عدم توفر المياه اللازمة من جهة، وعدم توافر أو انتظام الأمطار الكافية وخاصة في الصحاري والبوادي العربية التي تشغل أكثر من ٨٠٪ من مساحة الوطن

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ١٩٩٤، ص ٣٤.

العربي وبالتالي:

١ - تزايد مساحة الأراضي العربية المتصحرة إلى ٩,٨ ملايين كم٢، وتعرض ٣ ملايين كم٢ جديدة لظاهرة التصحر، ليصبح المجموع ١٢,٨ مليون كم٢ من أصل ١٤ مليون كم٢ مساحة كامل الوطن العربي.

٢ - وبالتالي تناقص المساحة العربية المزروعة وبالتالي تناقص حصة الفرد العربي من الأراضي الصالحة للزراعة سنة بعد أخرى وجعل متوسط نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية لعام ١٩٩٠ (بالهكتار):

أ - حرجا في ٥٣ دولة منها ٩ دول عربية هي: (الأردن الكويت لبنان عمان - السعودية - الإمارات اليمن - مصر - الصومال).

ب - خطيرا جدا في ٣١ دولة منها (العراق - الجزائر).

٣ - وذلك نتيجة التالي:

أ - التزايد السكاني العربي، وثبات أو تناقص المساحة الزراعية المتاحة، وتفتيت الحيازة الزراعية المنتجة الواحدة إلى عدة أجزاء غير منتجة اقتصاديا.

ب - تلوث التربة العربية بالكثير من المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والمخلفات البترولية.

جـ - تملح الأرض نتيجة سوء الارواء.

د - التصحر نتيجة الجفاف والتغيير المناخي والرعي الجائر.

هـ - انشغال الكثير من الأراضي العربية بالألغام الحربية الفردية أو الآلية المزروعة من أيام الحروب السابقة (وخاصة الحرب العالمية الثانية) والمتروكة حتى الآن، كما في مصر - ليبيا - أو الكويت - الصومال.. الخ.

٤ - وبالتالي تضخم نسبة من يصعب إطعامهم من السكان عام ٢٠٠٠ لتصبح:

أ - حرجة: في ٤٨ دولة، من بينهم ١٢ دولة عربية هي (سورية - العراق - الأردن - لبنان - عمان - السعودية الإمارات العربية - اليمن - الجزائر - المغرب - تونس - الصومال).

ب - خطيرة في ٩ دول منها: (ليبيا)

٥ - وبالتالي اضطرار العرب إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية من الخارج وذلك بسبب:

أ - الاقتصار على استعمال الوسائل الزراعية البدائية القديمة في الحرث، البذر، الجني، النقل، الدرس، العصر، التعبئة.. الخ.

ب - نقص الخبرة الزراعية العربية وخاصة العلمية منها اللازمة للزراعة المعاصرة سواء:

ب / ١ - في المجال النباتي (الاستنبات - إنتاج البذور الجيدة المحسنة، التشجير، التقليم، الجني، التصنيع، التخزين، التسويق.. الخ).

ب / ٢ - أو في المجال الحيواني البري والبحري نتيجة تخلف علم البيطرة والتهجين والتسمين والتصنيع الغذائي.

ب / ٣ - كذلك تخلف العلوم والاستثمارات اللازمة في تربية وصيد وحفظ الأسماك أو تصنيعها وتسويقها واستهلاكها.

ب / ٤ - ضعف البيئة الغابوية والرعوية، وفقر الحياة البرية، النباتية والحيوانية، وانقراض الكثير من الأنواع فيها بسبب تقلص المجال الحيوي أو الاستهلاك والتلوث والصيد الجائر.

ب / ٥ - التصحر:

ب / ٦ - سوء الجني والنقل والتصنيع، والتخزين.. وفقدان نسبة كبيرة من المحصول نتيجة الهدر الناتج عن ذلك.

ب / ٧ - سوء التصنيف والتعبئة، وبالتالي التصدير، في الوقت اللازم.

رابعا: تردي وضع التسويق الزراعي العربي وفساد قسم كبير من المنتوج بسبب:

١ - ضعف التسويق الداخلي، نتيجة ضعف الأسواق القطرية عن استيعاب بعض منتجاتها القطرية الزراعية وخاصة في وقت إنتاجها الأعظمي، مما يجعل قسما كبيرا من هذا المحصول الزراعي أو ذاك الفائض في هذا البلد العربي أو ذاك عرضة للتلف في مكانه بدون تسويق (أو حتى بدون جني أحيانا)، رغم الحاجة الماسة إليه في هذا البلد العربي أو ذاك، وبالتالي استيراده من الدول الأجنبية بالعملات الصعبة، (زيت الزيتون - الزيوت النباتية - الحبوب - الفواكه والحمضيات بكل أنواعها، الخضار، التبوغ، بذور ومكسرات.. الخ).

٢ - ضعف أو غياب التعامل التجاري الخارجي العربي البيني، في التبادل الزراعي، فنرى مثلا:

أ - استيراد الزيتون وزيته والفواكه والحمضيات والخضار واللحوم والبيض والأسماك والألبان ومشتقاتها، والتبوغ، والمشروبات والمكسرات والمنكهات،.. الخ من البلدان الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا والصين وتايلاند الخ لتباع في الكثير من البلدان العربية، وبأسعار خيالية وخاصة في البلدان

البترولية منها.

ب - في حين نرى الكثير من المنتجات الزراعية العربية المماثلة (وربما الأفضل نوعا) تعاني من الكساد، والفساد، والتلف، نتيجة فيض إنتاجها في بعض البلدان العربية، وسوء تسويقها وبالتالي عدم وجود من يستوردها لا في الخارج، ولا في الوطن العربي.

٣ - وبدلا من التبادل العربي البيني لهذه المنتجات الزراعية العربية الطبيعية البيئية والرخيصة (نتيجة رخص اليد العاملة العربية) نراها تستورد وبالعملات الصعبة وبأسعار باهظة من البلدان الصناعية إلى بعض البلدان العربية.

٤ - في الوقت الذي كان بالإمكان تغطية الحاجة العربية لهذه المواد من الدول العربية المنتجة لها، بالتبادل الاقتصادي (بالمقايضة)، أو الاتفاقيات الاقتصادية العربية البينية السنوية أو الخمسية أو طويلة الأجل أو التكامل الاقتصادي العربي أو خلق فرص التبادل العربي البيني الحر بدون رسوم أو جمارك أو ضرائب استرادية أو تصديرية أو إعاقة تبادل لكل المبادلات الزراعية، العربية المنشأ.

خامسا: آفاق غذائية عربية غير مشرقة:

١ - هذا وسيزداد الوضع الغذائي العربي سوء عند تطبيق كافة شروط منتظمة التجارة الدولية (WTO) وفرض المزاحمة الأجنبية الحرة على السوق الداخلية العربية وخاصة بعد رفع الدعم عن المواد الزراعية الغذائية الضرورية المصدرة للبلدان العربية مما يؤدي إلى رفع أسعارها وتضخم حجم الفاتورة الغذائية العربية وبالتالي المديونية الخارجية العربية نتيجة ذلك.

وقد أشارت مجلة العربي في عددها لشهر ك٢ لعام ١٩٨٤ إلى أن الوطن العربي ينفق ٢٣ مليار دولار ثمنا للمواد الغذائية التي تستوردها من الدول الغنية، وبذلك ستزداد التبعية الغذائية للعالم الخارجي التي تحمل في طياتها مخاطر التبعية السياسية، ثم تتساءل: **وهل يمكن لشعب جائع أن يكون ذو إرادة سياسية ؟ أو حتى غير سياسية ؟**. ولذلك (تتابع المجلة) أن قضية الزراعة أصبحت متعلقة بمستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي القطري والقومي والدولي[١].

كما أشارت مجلة الكفاح العربي إلى تناقص نسبة الصادرات الغذائية العربية إلى الواردات الغذائية العربية من ٩٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨١٪ عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٪ عام

---

١) مجلة العربي، العدد ٣٠٢ لشهر كانون الثاني ١٩٨٤.

١٩٧٤ و٣٢٪ عام ١٩٧٦ و٢٣٪ عام ١٩٧٧، وبالتالي إلى تزايد العجز الغذائي العربي من ٣,٣ مليارات $ عام ١٩٧١ إلى ٩,١ عام ١٩٧٥ و ٢١,٧ عام ١٩٨٠ و ٣٥٪ عام ١٩٨٥م[١].

ورغم أن القوى العاملة العربية المشتغلة بالزراعة تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة العربية (وقد بلغت ٣٢،١٧٦ مليون عامل زراعي عام ١٩٩٨) ولكن متوسط الناتج الزراعي في الدول العربية بلغ عام ١٩٩٨ فقط ٨٠,٣٠٤ مليار $ أي لم يتجاوز نصيب الفرد العربي منه ٢٩٧ $ كما يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩.

هذا وقد قدر متوسط الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بـ ١٢,٥ مليار دولار وبلغت عام ١٩٩٣ حوالي ١١ مليار دولار[٢]. وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية التراكمية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ حوالي ٩٠,٧ مليار $ ولكن الفجوة الزراعية بلغت أكثر حيث كانت الصادرات الزراعية العربية لعام ١٩٩٧ مبلغ ٥,٨ مليار $ بينما الواردات الزراعة لنفس العام بلغت ٢٥,١ مليار $ أي بعجز قدرة ١٩,٣ مليار $ وقد كان متوسط حصة الفرد العربي من صافي الواردات الزراعية ٨١ $ خلال عام ١٩٩٥، واضطرار الوطن العربي إلى استيراد ٥٢ ألف طن مواد غذائية بقيمة ١٨,٢ مليار $ عام ١٩٩٧ منها (٣٤,٨ ألف طن من الحبوب فقط بقيمة ٧,٦ مليار $)[٣].

ولكن السؤال: كيف سيصبح عليه الحال في القرن الـ ٢١ ؟

أ - حيث عصر انتهاء النفط وانتهاء البترودولارات العربية.. ؟؟.

ب - وبنفس الوقت سترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، (بعد رفع الدعم الحكومي الإمبريالي عن الزراعة التصديرية استجابة لاتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، ولسياسات الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العالمية).

٢ - ولاشك أن ما تقدم سيخلق حالة تبعية غذائية عربية خطيرة، تصل بمجموعتها إلى ٨٠٪ من غذاء الوطن العربي، وبالتالي خلق مديونية كبيرة للخارج أغلبها ناتج عن استيراد الغذاء قدرت بـ ١٥٥ مليار $ في نهاية ١٩٩٤م[٤]، ويخشى من تزايد الحاجة إلى استيراد مياه فيشي الفرنسية، أو مياه ويلز الإنكليزية، أو مياه الأنهار التركية

---

١) مجلة الكفاح العربي، العدد ٤٥١، تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٧، ص٣٤.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ١٩٩٥، ص٣٣.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥، ص١١٦.

وربما استيراد الهواء من القدس، هذا بالإضافة إلى الكوكا والببسي والمارلبورو والفياغرا من الولايات المتحدة الأمريكية.. الخ الخ.

-ولكن السؤال بماذا سيتم الدفع في المستقبل.. ؟؟؟

٣ - إن كل ما تقدم سيؤدي إلى سوء التغذية وتردي الصحة العامة، وبالتالي انخفاض الإنتاجية العربية نتيجة سوء التغذية فقط، إلى أقل من ٢٥٪[١]، (وبالتالي تردي الإنتاج كما ونوعا، واحتمال قيام الاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية العربية القطرية بالإضافة إلى خطر اندلاع الحروب المائية الشرق أوسطية.. الخ).

ولكن ذلك غير ممكن إلى ما لا نهاية بسبب ضعف حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت عام ١٩٩٨ مبلغ ٢١٨٢ $، وتناقصها سنة بعد أخرى بسبب تناقص الثروات الطبيعية العربية وتزايد الفاتورة الغذائية عليها، ونجد الفرق بين الدخل العربي ودخل غيره كالتالي: [(٣٤٧٠ $ على مستوى العالم و ١٧٦٤٠ في الدول المتطورة (منها ٣٢٧٩٠ في سويسرا) و ٨٠٠ في البلدان النامية، " يتراوح بين ٨٠ $ للفرد في موزامبيق و ١٥٠ في الصومال و ٦٠٠ في مصر " و ٩٩٠ في سورية وحتى ١٩٨٦٠ في الإمارات العربية المتحدة)]. وبالتالي:

أ - عدم القدرة على الاستمرار في دفع قيمة فاتورة الغذاء المتزايدة سنة بعد أخرى.

ب - وعدم القدرة على شراء الآليات الزراعية الحديثة اللازمة وسوء التعامل معها (إن وجدت) في التشغيل والصيانة والإصلاح.

سادسا: النتيجة إن كل ما تقدم، يؤدي وبشكل حتمي إلى:

١ - المزيد من العجز المائي وبالتالي الغذائي العربي.

٢ - تنامي فاتورة الغذاء العربي المستورد من حبوب ولحوم وزيوت وألبان وخضار وفواكه وبيوض ومكسرات الخ..

٣ - **وذلك ما سيؤدي إلى تراكم وتنامي حجم الديون الخارجية العربية وبشكل سرطاني والبالغة ١٥١,٤ مليار $ عام ١٩٩٧ دفع لخدمتها ١٢مليار $ عام ١٩٩٧ أي ١٥,٤٪ من الصادرات المنظورة وغير المنظورة**[٢]. والاضطرار عاجلا أو آجلا، لدفع الأقساط والفوائد المترتبة عليها، بالإضافة إلى تنفيذ الشروط السياسية المحرجة لا بل المذلة في كثير من الأحيان.

---

١) كينا جينسكايا، مشكلة السكان وسوء التغذية في العالم الثالث، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٥.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص (د).

٤ - وبالتالي اقتطاع قسم كبير من أثمان الصادرات:

أ - لتحويله لإطفاء الديون من جهة.

ب - وحرمان التنمية القطرية من العملات الصعبة اللازمة لشراء أدوات العمل اللازمة للتنمية فيها.

٥ - هذا مع العلم أن الكثير من البلدان العربية والإسلامية تعاني حاليا المجاعة بكل معنى الكلمة رغم كل ما فيها من خيرات مثل (العراق - الصومال - السودان - اليمن - أفغانستان..الخ).

وتتردى حالة جماهيرها الصحية بسبب انعدام وجود القوة الشرائية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية اللازمة وكذلك الدوائية.

٦ - هذا وإذا وجدت القوة الشرائية اللازمة للاستيراد الغذائي لدى شعوب بعض الأقطار العربية البترولية حاليا ولكن حتى هذه الدول ستعاني بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى، بعد نفاذ البترول خلال النصف الأول من القرن الحالي، وبالتالي الحرمان من دخله ومن مواده الأولية التصنيعية، ومن طاقته المواصلاتية.. الخ، التي ينبغي شراؤها كلها من الخارج بالإضافة لشراء المواد الغذائية.

سابعا: مدى إمكانية تفعيل الطاقات العربة الكامنة لمواجهة ما تقدم:

(إن المعطيات والتنبؤات العلمية السابقة والمتوقعة تدعو إلى ضرورة الإسراع في دق أجراس الخطر المائي والغذائي، وقرع طبول الإنذار المائية العربية، والعمل بجدية منذ الآن، تفاديا لكل الاحتمالات المستقبلية السلبية، المائية والغذائية والمديونية والحياتية الكارثية الممكنة ولذلك فإن الدول العربية مدعوة قبل غيرها لمجابهة تلك التحديات إلى تفعيل طاقاتها الكامنة لمواجهتها، وذلك يقتضي برأينا التالي:

١ - **التنمية البشرية: بالقضاء المبرم على الأمية الأبجدية** (التي بلغت عام ١٩٩٥ ٤٣,٤٪ في الوطن العربي مقابل ٢٢,٦ ٪ في العالم و ٢٩,٦ ٪ في البلدان النامية و ١,٣ ٪ في البلدان المصنعة)[١] وكذلك رفع الثقافة العلمية والتقنية والفنية، وخلق الوعي المائي والغذائي والبيئي والزراعي، والإنتاجي والاستهلاكي الأمثل، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ما أمكن، وبالتالي تحويل قيمة الفاتورة الغذائية الاستيرادية المدفوعة إلى تصديرية مقبوضة، وتوقيف نمو المديونية الغذائية نهائيا وتحويلها إلى دائنية ما أمكن..

---

١) اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٦

٢ – **استغلال الطاقات العربية البشرية المتاحة استغلالا حياتيا أمثلا مثل:**

أ – **الطاقة الشبابية العربية الهائلة المتاحة التي يمكن تنظيمها** (كما في الصين أو في الاتحاد السوفياتي السابق) في معسكرات عمل مأجورة لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية تنموية كبيرة (تشجير البوادي – والجبال – مد الخطوط الحديدية المزدوجة – فتح الطرق اللازمة – جني المحاصيل.. الخ).

ب – كذلك استغلال الطاقة العسكرتارية العربية الكبيرة، في الإعمار والبناء والتنمية والإنتاج (بالإضافة إلى الدفاع).

ج – إتاحة الفرصة أمام المرأة العربية للعمل الاقتصادي المنتج الذي سيؤدي إلى:

ج١ – المزيد من تقسيم العمل الاجتماعي الذي سيؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج كما ونوعا.

ج٢ – زيادة حجم الاستهلاك السلعي المنشط للدورة الصناعية والتجارية والخدمية.

ج٣ – تخفيض نسبة الولادات الانفجارية القائمة، لصالح زيادة نسبة النمو الاقتصادي

٣ / أ – دعوة العلماء والخبراء العرب المهاجرين للخارج للعودة إلى بلدانهم كذلك علماء الري والزراعة والأغذية من البلدان الصديقة، للاستفادة منهم في تنمية الوطن العربي.

٣ / ب – تفعيل المؤسسات العلمية العربية وتطوير البذور والأجنة والنوعيات النباتية والحيوانية وكذلك الأدوات والأساليب الزراعية الحديثة.

جـ استغلال الطاقات العلمية، والخبرات العربية والعالمية المتاحة في الجامعات، المعاهد، المدارس العليا والتخصصية، وتطويرها.

د – امتلاك ناصية الثورة العلمية التكنولوجية وإنتاج الاختراعات والإبداعات العلمية التقنية والفنية والضرورية لمعالجة كل ما تقدم.

هـ – وبالتالي التوفير ما أمكن في استنفاذ مصادر الطاقة غير المتجددة، واستغلال الطاقات المتجددة المتاحة (الشمسية، الهوائية، الهيدروجينية،.. الخ في تحقيق ما تقدم واستعداد للمستقبل).

٤ – كذلك اجتذاب ما أمكن من الأموال العربية المودعة في الخارج (والمقدرة بحوالي تريليون $) لاستثمارها في البلدان العربية وبما يحقق المنفعة المادية والمعنوية الفردية والجماعية للمستثمر العربي، وكذلك للمضيف، وللمستهلك العربي معا، حاضرا ومستقبلا.

٥ – **تفعيل وسائل الإعلام العربية الحديثة واستخدامها في التعليم والتثقيف والتدريب والتوعية والإرشاد والدعاية والإعلان والتسويق. مع خلق الوعي اللازم لدى المستهلك العربي بتفضيل السلعة الزراعية العربية الطبيعية على السلعة المماثلة المستوردة من البلدان الأجنبية، وبالتالي:**

أ – خلق الوعي المائي العربي بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة، وكبح جماح التزايد الانفجاري الديمغرافي العربي الكمي الذي يزيد الطين بلة.

ب - الإسراع بتنفيذ قرار اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية / أبريل / ١٩٩٦ / بإحداث مركز الدراسات المائية بدمشق، وإمداده بالخبراء، والأجهزة اللازمة، وإجراء المزيد من الدراسات المائية، على أساس قاعدة معلوماتية مائية عربية حديثة، متكاملة، ووضع مخطط مائي عربي استراتيجي متكامل.

ج – هذا ونظرا لاعتماد تأمين مصادر جديدة من المياه على التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير ابتداء من الكشف عنها بواسطة الأقمار الصناعية، وحتى تحلية مياه البحار بالمحطات الحديثة (التي تزيد عن ٢٠٠٠ محطة لتكرير المياه المالحة في العالم، تتحول بدورها إلى خزانات مائية متجددة، والتي رغم تجاوز كلفة المتر المكعب من الماء المحلى لـ ٥$، فإنها ضرورية حاليا ومستقبليا لتأمين احتياجات ٧٥ دولة في العالم تشكو من قلة المياه)[١] ولذلك ينبغي إنشاء قاعدة تقنية مائية عربية قومية مركزية متكاملة، لانتاج الأجهزة التكنولوجية الاقتصادية المتطورة اللازمة لتحلية مياه البحر والصواريخ المكثفة للأمطار أو القاطفة للرطوبة، وكذلك الأجهزة اللازمة لمعالجة مياه الصرف الصحي لري الغابات والمروج و.. الخ.

د – ضرورة بناء المزيد من السدود في الوطن العربي لحجز مياه الأمطار الموسمية والسيول والمياه الجارية، ولا سيما أن سقوط مياه الأمطار يتم في أشهر محدودة من السنة، (ولذلك بني في العالم أكثر من ٣٦٠٠٠ سد، بارتفاع أكثر من ١٥ م، كانت تحتوي في نهاية الثمانينات على أكثر من ٥٠٠٠ كم٣ من المياه العذبة. وقدر وصول الاستيعاب إلى ٧٥٠٠ كم^{٣} عام ٢٠٠٠).

وقياسا عليه، لابد من تخصيص نسبة كبيرة من الميزانيات الحكومية العربية لبناء المزيد من السدود الحديثة لتحقيق المزيد من الأمن المائي الكافي لتغطية حاجات المنطقة العربية الحاضرة والمستقبلية. (وحسب التقديرات العالمية يحتاج الأمر إلى تخصيص ٤٥ – ٦٠ مليار دولار خلال الخمسة عشر سنة القادمة، وخاصة للبحث عن مصادر مائية جديدة

---

١) مجلة الوحدة، العدد ٧٦ ك٢، ١٩٩١، ص٢٧

وبناء المزيد من السدود السطحية العربية، لمنع ما أمكن أية نقطة ماء عذبة من الوصول إلى البحر.. الخ).

هـ - المطالبة عبر المنظمات الدولية بحق الوطن العربي المائي واستعادة حصته من المياه المسروقة والمصادرة.

٦ - استغلال المياه البحرية الإقليمية العربية الواسعة الممتدة على الشواطئ العربية الطويلة المقدرة بـ ٢٣ ألف كم سواء:

أ - بتحلية مياه البحار بالطاقة النووية الرخيصة، ولاسيما بتقنيات يقتضي تصنيعها عربيا أو إسلاميا، وعلى مبدأ الإنتاج الكبير الرخيص، وتباع بسعر الكلفة ما أمكن نظرا للحاجة الحياتية الماسة إليها.

ب - وكذلك استغلال الينابيع العذبة المتفجرة في المياه الإقليمية العربية، وإعادة ضخها إلى اليابسة، للاستفادة منها.

جـ - كما يمكن البحث عن المياه الجوفية في السواحل وضفاف الأنهار العربية، وتحت رمال الصحاري (كما الأمر في ليبيا).

د - وكذلك غذائيا، باصطياد الكمية المتاحة من الأسماك في السواحل البحرية الإقليمية العربية، (المقدرة بـ ٧,٨ مليون طن سنويا يصطاد منها فقط ٢,٥ مليون طن أي حوالي ٢٦ ٪ من المخزون)[١].

هـ - ترشيد الاستهلاك المائي التبذيري التقليدي وإلغاء الهدر غير المبرر، وفرض الضرائب التصاعدية على استهلاك المياه التبذيري، وتحويل الجباية منها لتطوير وضع الأمن المائي العربي.

و - ولاسيما إصلاح وصيانة الشبكات والصنابير المائية المتهتكة، والعمل ما أمكن على توفير نسبة التسريب المقدرة بحوالي ٤٠٪ في بعضها.

ز - وكذلك تقليل نسبة التبخر البالغة حوالي ٤٪.

ح - واتباع أساليب جديدة اقتصادية في الإرواء وإمكانية توفير ٣٧,٥٪ من المياه بالتحول إلى الري الزراعي بالتنقيط، حيث يصبح بالإمكان تخفيض الحاجة لري الهكتار الواحد من الأرض من ١٢ ألف م^3 من المياه للاكتفاء بـ ٧٥٠٠ م^3 فقط منها، وبالتالي استعمال الفائض المحقق من ذلك الكافي لري ٧ ملايين هكتار جديد من الأراضي الزراعية العربية.

---

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩ ص ٣٥.

ط – التحول عن زراعات تقليدية تستهلك الكثير من المياه إلى زراعات أخرى مكافئة بالقيمة ولكنها أقل استهلاكا للمياه.

٧ – هذا وإن تحقيق الأمن المائي العربي يحقق التالي:

أ – المزيد من استغلال الأراضي الزراعية البعلية، بشكل أفضل، وإحياء البادية، وقسم من الصحراء، وتحسين الوضع البيئي، والمناخي المطري، والزراعي، والسياحي، والصناعي، والحياتي.. الخ.

ب – تفعيل كل الأراضي العربية الصالحة للزراعة المروية منها والبعلية، واستغلالها بالزراعات والتربية الحيوانية والسمكية والحشرات الاقتصادية المناسبة لها.

ب / ١ – وخاصة بالزراعات الاقتصادية كما الغذائية المحلية كذلك التصديرية، المناسبة.

ب / ٢ – وبالتشجير اللامحدود، الحراجي والمثمر وخاصة في البوادي والجبال وإيقاف زحف الصحراء بكل الوسائل المتاحة والممكنة، لخلق بيئة رعوية، زراعية، جديدة، ومطيرة، وبالتالي إدخال الزراعات المحمية ذات الإنتاجية العالية وقليلة الحاجة إلى المياه مما يؤدي إلى تحسين المجال الحيوي اللازم للتنمية الزراعية، ومدى ما يحققه ذلك من وفر اقتصادي غذائي وصناعي كبيرين.

جـ – وسيمكن ذلك من استغلال الطاقة المناخية الواقعة في البلدان العربية (حيث الفصول الأربعة والشمس الساطعة والمناخ المعتدل)، للقيام بالزراعات المناسبة التي يصعب منافسة إنتاجها الطبيعي من قبل إنتاج البلدان الأخرى (زيتون – فواكه – خضروات -- أعشاب طبية – عسل – حرير طبيعي – قطن – تبغ – لحوم وألبان ومشتقاتها.. الخ).

د – وبالتالي تحسين وضع الصحة العامة، ورفع الإنتاجية العربية، وزيادة الإنتاج كما ونوعا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي، النباتي، والسمكي، والحيواني، وإيقاف الاستيراد الغذائي، وإنهاء حالة التبعية الغذائية والمديونية الغذائية الخارجية، وإمكانية خلق الفائض التصديري الغذائي العربي. وكذلك الكثير من المواد الصناعية التي يعتمد إنتاجها على توفير المياه اللازمة.. الخ.

هـ – إمكانية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي، باستغلال أراضي ومياه السودان، والشواطئ العربية الطويلة، وأموال الدول العربية البترولية

الأوبيكية، والأيدي العاملة العربية العاطلة عن العمل سواء منها المحلية والمهاجرة، العاملة، والفنية، والعلمية التي تتجاوز ٥٠ مليون قادر على العمل أو راغب فيه ومحتاج إليه، ولكنه لا يجده.

٨ -- وبناء على كل ما تقدم، يمكن القول بأن المزيد من الاستثمارات المائية في الوطن العربي يعتبر استثمارا مجديا اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، واجتماعيا وحياتيا وبيئيا.. الخ.

٩ -- خلق التكتل الاقتصادي العربي التكاملي أو الاتحاد الزراعي العربي، وذلك لتبادل بحرية المنتجات الزراعية (النباتية. والحيوانية) بدون عوائق، وهذا ما سينتج الفرصة لتخصيص كل بلد عربي بما يجود به من المنتجات الزراعية، بشكل أفضل من الغير، ومن ثم مبادلتها مع منتجات زراعية أو صناعية أو خدمية من بلدان عربية أخرى. مع ضرورة تفعيل المواصلات الحديدية والبحرية لتحقيق الربط الاقتصادي منخفض الكلفة إلى الحد الأدنى.

١٠ -- تحويل الطاقة الاستهلاكية السلبية العربية المستهلكة للمنتوج الأجنبي باتجاه المنتوج العربي، وخاصة منها المواد الغذائية – والمشروبات والتبوغ.. الخ

١١ – وكل ما تقدم يمكن أن يزيد حجم التبادل التجاري الخارجي العربي البيني للمواد الزراعية المنتجة في البلد العربي المنتج / المسوّق لها بشكلها الخام أو المصنع، وسيزيد من الإنتاجية والإنتاج الكمي والنوعي والتبادلي وبما يغطي حاجة كل الأقطار العربية ويحقق الإكتفاء الذاتي على مستوى الوطن العربي.. الخ.

ثامنا: إن كل ما تقدم، ممكن التحقيق، ولكن شريطة الأخذ بالأسباب المؤدية إليه، وعدم تدخل ذوي القرار السياسي العربي في المبادلات الاقتصادية الجماهيرية العربية للمنتجات الزراعية البينية، العربية المنشأ.

تاسعا: هذا وبما أن الاقتصاد العربي يشكل جزءا هاما من الاقتصاد الإسلامي، لذلك فعندما سيتحسن وضع الاقتصاد الزراعي العربي سوف يتحسن بالضرورة بشكل مباشر وغير مباشر وبالعلاقة التبادلية الاقتصاد الزراعي الإسلامي أيضا، سواء عن طريق العلاقات التجارية أو العمالة أو تبادل الوسائل والخبرات والتجارب.